

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



ملحوظات على كتاب التصحیح والتضعيف في القراءات القرآنية

أ.د. عبدالستار محمد الحكيم

أستاذ التفسير وعلوم القرآن والدراسات القرآنية

بسم الله الرحمن الرحيم

ملحوظات على كتاب التصحيح والتضعيف في القراءات القرآنية

أ.د. عبد السلام مقبل المجيدي

د. حمود محمد حمود ردمان

نبذة مختصرة عن الكتاب:

اسم الكتاب: (التصحيح والتضعيف في القراءات القرآنية في كتاب النشر لابن الجزري): للدكتور إبراهيم الهاللي، وعدد صفحاته (٢١٦) صفحة، ترجم في المقدمة لابن الجزري ترجمة موجزة، وذكر وصفاً مختصراً لكتابه "النشر في القراءات العشر"، ثم ذكر أهمية الموضوع، وأن موضوع التصحيح والتضعيف من أركان تأليف ابن الجزري لهذا الكتاب؛ ولهذا عزم الكاتب على الكتابة فيه، ثم بيّن منهجه في الدراسة، مبيّناً حدود هذه الدراسة وفق ضوابط ومحددات، ثم ذكر أيضاً الصعوبات التي واجهته^(١).

وذكر في التمهيد نماذج تدل على حركة التضعيف والتصحيح للقراءات عبر القرون بدءاً بعصر الصحابة ﷺ، مستدلاً بذلك على أن ظاهرة رد القراءات وإنكارها لا يمكن إغفالها أو تجاهلها.

ثم قسّم مادة الكتاب إلى قسمين:

القسم الأول: جعله لدراسة النصوص التي تضمنت التصحيح والتضعيف عند ابن الجزري في باب أصول القراءات، وذكر أن النصوص التي تمت دراستها في هذا القسم بلغت واحداً وخمسين نصّاً.

(١) ينظر: التصحيح والتضعيف في القراءات القرآنية ص ٣-٨.

القسم الثاني: وخصصه لدراسة النصوص الواردة في " فرش الحروف " وذكر أن عددها أربعة وعشرون نصًّا، مع وضع عنوان مستقل لكل هذه النصوص.

ثم ختم البحث بخاتمة ذكر فيها أهم النتائج والملحوظات^(١).

وفيما يأتي قراءة مختصرة لهذا الكتاب، تتضمن تصورًا عامًا عن الكتاب، وإيجابياته، ثم أذكر بعض الملحوظات المنهجية والعلمية والعامّة على هذا الكتاب على سبيل التمثيل، لا على سبيل الاستقصاء لنصوص الكتاب كلها، بل لبعض الأمثلة التي توضح مدى التزام الكاتب بما وضعه من ضوابط لدراسته، ولبعض النصوص التي تناولها بالدراسة والبحث، وذلك على النحو الآتي.

أولاً: تصور عام عن الكتاب:

الكتاب يعرض - كما هو واضح من عنوانه- للتصحيح والتضعيف في القراءات القرآنية التي ذكرها ابن الجزري، وقد حدد الكاتب حدود الدراسة، وما الذي يدخل ضمن دائرة بحثه، لكن الملاحظ أن دراسته أشبه بالجمع لهذه المواضيع، وتلخيص ما ذكره ابن الجزري في الغالب الأعم، وقد رجع أحياناً إلى بعض المراجع التي استقى منها ابن الجزري مادته العلمية، كما ناقش ابن الجزري في مواضع محدودة، لكن الغالب عليه الجمع، ويظهر أن الرسالة العلمية الخاصة بذكر تنبيهات ابن الجزري على أوهام القراء قد أتت على جميع هذه المواضيع، واستوعبت ما لم يذكره في كتابه، فقد ذكر مما يتعلق بهم الرواية (١٥٠) وهمًا، أي إنه ذكر ضعف ما ذكر الكاتب في مسألة وهم الرواية فقط؛ مما يعني أن هناك قصورًا في استيعاب جميع ما نص ابن الجزري عليه في هذا المجال.

(١) ينظر: التصحيح والتضعيف في القراءات القرآنية ص ٨، ٩.

وهنا ملحوظة مهمة -أيضاً- أن هناك إيهاماً في عنوان الكتاب، فإن المتأمل فيه يظن أنه سيتعرض لذكر التصحيح والتضعيف للقراءات معاً، ولكن الملاحظ أن اقتصر على ذكر تضعيف القراءات فقط، فكان عليه أن ينبه على ذلك ضمن منهجه.

وفي الجملة فمضمون الكتاب جيد، ويمتاز بحسن العرض، وإن كان الحكم على الكتاب، وهل استوفى جميع ما ذكره ابن الجزري من تصحيح وتضعيف، يحتاج إلى دراسة مستقلة، لا سيما أن للكاتب منهجية معينة في الدراسة، فقد لا يكون مصيباً في استبعاده لبعض الصيغ الموهمة مثل (وأحسبه وهماً^(١))، بل كان الواجب عليه أن يتتبع ذلك، ويثبت هل كانت فعلاً من قبيل الوهم كما حسب ابن الجزري، أو أنها ليست وهماً؟

ثانياً: إيجابيات الكتاب:

من إيجابيات الكتاب:

- (١) لم يكتف بمجرد النقل والجمع لكلام ابن الجزري، بل أحياناً كان يناقش كلام ابن الجزري، ويبين موقفه من هذا الكلام بالموافقة أو التعقيب والملاحظة^(٢).
- (٢) دفاعه عن القراءات العشر، حيث ذكر بعض الشواهد التي تؤيد ذلك هذه القراءات من كلام العرب^(٣).

(١) ينظر: التصحيح والتضعيف في القراءات القرآنية ص ٧.

(٢) ينظر: المرجع السابق ص ٤٣، ٩١.

(٣) ينظر: المرجع السابق ص ١٤٦.

ثالثاً: ملحوظات منهجية:

وهذه الملحوظات تتعلق بالجانب المنهجي لهذا الكتاب، ومدى مطابقة ما قام به من دراسة لأصول البحث العلمي وقواعده المتبعة، ويمكن إجمال هذه الملحوظات فيما يأتي:

(١) لم يعتمد ما قاله ابن الجزري (وأحسبه وهمًا)^(١) من صيغ التضعيف، لأنها غير جازمة، مع أن ورودها من شخص كابن الجزري، يجعلها أقرب إلى الوهم، كما حسب - رحمه الله تعالى -، فكان على الكاتب أن يتناولها بالدراسة، ويبين هل كان ظن ابن الجزري في محله؟ ويبين نسبة ما وافق الصواب من ذلك في مثل هذه الصيغ غير الجازمة.

(٢) لم يعد الكاتب النصوص التي التمس ابن الجزري العذر لأصحابها، فاعتبرها من باب السهو والخطأ أو سبق القلم ضمن حيز الدراسة^(٢)، ولا أدري ما حجته في ذلك؟ وهل كانت مثل هذه الأوصاف إلا علامات واضحة لوجود ضعف في الرواية التي رويت؟! وربما تمسك بها بعضهم فظنها من المروي المتناقل، خاصة إن وجدت في الكتب التي اشترط أصحابها الصحة، ولم ينقلوا كل ما رووه عن شيوخهم.

(٣) الدراسة تنتمي إلى التصحيح والتضعيف لكن الكاتب يبدأ بداية غير متوقعة بتخريج بدائي لأثر: ((القراءة سنة))^(٣).

(٤) لا يعقب المؤلف - وفقه الله - على الكم الهائل من الروايات التي لا تثبت عند التمحيص، حيث أشار إلى قراءة من قرأ {ولأبوي} في قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ وَلِلْمُؤْمِنِينَ يَوْمَ يَقُومُ الْحِسَابُ﴾

(١) ينظر: التصحيح والتضعيف في القراءات القرآنية ص ٧.

(٢) ينظر: المرجع السابق ص ٧.

(٣) ينظر: المرجع السابق ص ١٠.

[إبراهيم: ٤١]، ثم نقل نقلاً غير فاحص إلى أنها في مصحف أبي بن كعب ؓ^(١)، ولم يحاول أن ينكر وجود المصحف بعد أن أحرق عثمان ؓ كل مصحف سابق بناء على إجماع الصحابة ؓ؛ لئلا يأتي من يزعم مثل هذا الزعم، وتصور بأن هذه الروايات لا ترقى إلى درجة الحديث الضعيف، فكيف يصح أن يظل المرء يسمّها بأنها قراءة قرآنية؟! حتى لو ادعى بعد ذلك أنها شاذة، لأن وصف القراءة القرآنية عند وضع الموازين لا يصح، والأصل أن هذه الدراسة وضعت لذلك.

(٥) تساءلت إن كان فضيلة الشيخ من الراسخين في علم القراءات؛ إذ أشار إلى أن الخلاف في إخفاء الميم الساكنة عند الباء حكاه الداني، ولم ينقل قوة هذا الخلاف في ذلك العصر^(٢).

(٦) لم يشر الكاتب إلى الدراسات السابقة في هذا المجال: ولست أدري متى كتب كتابه هذا؟ حيث لا توجد بيانات لذلك، لأن هناك دراسات حول هذا الموضوع، مثل: "تنبيهات ابن الجزري على أوهام القراء: جمعاً ودراسة"، رسالة (دكتوراه) للباحث أحمد بن حمود الرويثي، كلية القرآن، الجامعة لإسلامية بالمدينة المنورة، عام ١٤٣٠/١٤٣١ هـ، حيث جمع الباحث الأوهام التي ذكرها ابن الجزري في جانب الرواة وأسانيدهم، وفي جانب الرواية والأداء من كتابي النشر وغاية النهاية لابن الجزري، والتي بلغت أكثر من (٣٠٠) وهم في الرواة، وأكثر من (١٥٠) وهماً في الرواية، والكتاب مطبوع متداول.

وهناك دراسة أخرى للشيخ الحسن محمد ماديك عن تحرير القراءات من الرواة إلى المصاحف العثمانية، وهو متخصص في تحرير طرق القراءات العشر الكبرى، كما أن هناك تحقيقات ودراسات للشيخ إيهاب فكري في هذا المجال أيضاً.

(١) ينظر: التصحيح والتضعيف في القراءات القرآنية ص ١٤.

(٢) ينظر: المرجع السابق ص ٢١.

وهناك أيضاً رسالة علمية بعنوان: "قواعد نقد القراءات القرآنية: دراسة نظرية تطبيقية"، للدكتور عبد الباقي بن عبد الرحمن بن سراقه سيدي، وهو في الأصل رسالة (دكتوراه)، وطبع سنة ١٤٣٠ هـ، وهو يؤصل لقواعد نقد القراءات سنداً ومتناً، ويبين مصطلحات العلماء في نقد القراءات، فهذه دراسة تأصيلية، لا بد أن تكون من الدراسات السابقة، لمن أراد أن يتكلم عن التصحيح والتضعيف في القراءات عند ابن الجزري أو عند غيره.

(٧) ظهر من البداية ضعف التخريج الحديثي عند المؤلف، فهو يخرج القراءة المنسوبة لابن مسعود وأبي الدرداء - رضي الله عنهما - في سورة الليل من مختصر شواذ القرآن^(١)، مع أنها في صحيح البخاري.

(٨) اعتمد المؤلف كثيراً على مجرد الكتابة المنقولة في الكتب المطبوعة مع أن ذلك غير كافٍ لتحديد الصحيح من غيره، فكان لا بد من التثبت من صحة هذه النقول، وخلوها من التصحيف أو الخطأ^(٢).

(٩) تقديمه ما ذكره ابن الجزري على سبيل الاستئناس بأقوال الأئمة في وجود الضعف، على الأدلة الصريحة في الرد على هذا الضعف، فمثلاً، في صيغة التعوذ بدأ بذكر كلام النقاش في الرد على صاحب الهداية، ثم ذكر كلام ابن الجزري في عدم ثبوت هذه الصيغة، وكان عليه أن يبدأ بالدليل على التضعيف، قبل ما ذكره ابن الجزري استئناساً، حتى وإن كان ابن الجزري هو الذي بدأ بذكره^(٣).

(١) ينظر: التصحيح والتضعيف في القراءات القرآنية ص ١٢.

(٢) ينظر: المرجع السابق ص ١٤٣.

(٣) ينظر: المرجع السابق ص ٣٨.

١٠) عدم الحكم على بعض الأحاديث التي أوردها، فقد ذكر حديثاً في سنن أبي داود، ولم يذكر حكم العلماء عليه^(١).

رابعاً: ملحوظات علمية:

هناك ملحوظات تتعلق بالجانب العلمي الذي سار عليه في هذا الكتاب، أبرزها ما يأتي:

(١) تكلم في أول دراسته عن (الخطأ في استعمال القياس القرائي)^(٢)، وهناك رسالة علمية تطرقت

للقياس بعنوان: " القياس في القراءات وموقف القراء منه"، ولم يشر إليها.

(٢) ما ذكره من نقد بعض الأسانيد من نماذج، مسبق بدراسات كان ينبغي الإشارة إليها، كسلاسل الذهبية بالأسانيد النشورية للشيخ الدكتور أيمن رشدي سويد.

(٣) ذكر ما لا يتعلق بالتصحيح والتضعيف، رغم أنه قد نص أنه لن يتعرض حتى للصيغ الموهمة للتضعيف، مثل: (وأحسبه وهماً)، فما باله يتعرض لذكر تعقيب لابن الجزري يتعلق بإحصاء مخالفة اختيار خلف العاشر لقراءة حمزة^(٣)، ثم إن العنوان يوهم أنه سيتكلم عن أسانيد قراءة خلف، وتوقعت أن يتعرض لمسألة معروفة في عدم جري ابن الجزري على طريقته في اختيار الطرق عن خلف، وهي مسألة فنية لا علاقة لها بصحة قراءة خلف، ولكني لما قرأت عنوانه: "أسانيد ابن الجزري في القراءات العشر، ترجمة خلف وروايته وطرقه" توقعت أن يكون عنده نقد في الأسانيد، لكنه إنما تعرض لمسألة لا تتعلق بالتضعيف والتصحيح من قريب ولا من بعيد.

(١) ينظر: التصحيح والتضعيف في القراءات القرآنية ص ٤٣.

(٢) ينظر: المرجع السابق ص ١٨.

(٣) ينظر: المرجع السابق ص ٣٠، ٣١.

(٤) ذكره لنقد ابن الجزري لوقف السجاوندي، وهذا لا يتعلق بنقد القراءات تصحيحًا أو تضعيفًا^(١)،
فما باله يتعرض لمثل المسائل، ويهمل ذكر الصيغ الموهمة للتضعيف، التي وردت بصيغة
التمريض! فأيهما أحق بالذِّكر؟

(٥) عدم الإحكام في عنونة بعض المسائل: فقد عنون بهذا العنوان العام (عدم إظهار الواو في مثلها إذا
كان قبلها ساكن)^(٢)، والمراد به في كلمة (هو) عندما تكون ساكنة الهاء في قراءة أبي عمرو والبصري،
وليس المراد عموم كل واو كما هو في العنوان الذي وضعه.

ومثال ذلك أيضًا: أنه عنون بقوله (نفي الخلاف في إظهار ﴿وَجَبَتْ جُنُوبُهَا﴾ [الحج: ٣٦]^(٣)،
والمفروض أن يقيد ذلك بأنه لابن ذكوان؛ لأن كلام ابن الجزري إنما هو عنه، وليس عن غيره.
يظهر أنه اعتمد كثيرًا على أقوال ابن الجزري من كتابيه النشر وغاية النهاية، وقصرت همته أن
يطلع على مواضع الدراسة في كتب القراءات الأخرى، فمثلا ذكر أن ابن الجزري أنكروا على قال إن
قالون تفرد بهمز (الأولى) في ﴿عَادَاً الْأُولَى﴾ [النجم: ٥٠]^(٤)، وذكر من وافق قالون في ذلك، ثم قال
الكاتب: "غير أنني لم أجد نصًا صريحًا يحكي رواية أحدهم همز الواو في (الأولى) من النجم"^(٥)،

(١) ينظر: التصحيح والتضعيف في القراءات القرآنية ص ٣٤ - ٣٦.

(٢) ينظر: المرجع السابق ص ٦٣.

(٣) ينظر: المرجع السابق ص ١٠٤.

(٤) ينظر القراءات الواردة في هذا الموضوع في: النشر في القراءات العشر ١/ ٤١٠.

(٥) ينظر: التصحيح والتضعيف في القراءات القرآنية ص ٩٥.

وهذا تسرع -عفا الله عنه- فلو بحث، لوجد نص ابن مجاهد على ذلك في كتابه السبعة^(١)، وكذا نص الداني في جامع البيان^(٢).

(٦) تعرض لمسألة ذكرها ابن الجزري، حيث ذكر أن ابن بليمة انفرد بإجراء الوجهين عن قالون في ﴿مَحْيَايَ﴾ [الأنعام: ١٦٢] الفتح والإسكان، وصَوَّب الإسكان، ثم إن الكاتب -عفا الله عنه- رجع إلى تلخيص ابن بليمة، ليذكر أن نصه بإجراء الوجهين عن نافع، وليس عن قالون، ثم راح يستشكل هذا، وهل ذكره ابن بليمة في كتابة التلخيص أو في غيره من كتبه إن كانت له كتب أخرى؟ ثم رجع أنه سبق قلم لابن الجزري فذكر قالون بدلاً من نافع^(٣).

والعجيب أن المسألة واضحة، ولم يهتم ابن الجزري أو يسبق له قلم، فابن الجزري نبه على موضع وهم ابن بليمة وهو إجراء الوجهين لقالون، أما إجراء الوجهين لورش فليس من قبيل الوهم، ولهذا لم ينبه عليه؟ فموضع وهم ابن بليمة أنه أجرى الوجهين في الكلمة لنافع من رواية قالون، فنبه عليه ابن الجزري، ثم إن معالجته لهذه المسألة فيها قصور، وتحتاج إلى مزيد بحث.

(٧) نسب إلى ابن الجزري الوهم في نقل قول كلام بعض العرب (أفي سوء أئينه) بفتح التاء.... ثم قال فيما ذكره ابن الجزري نظر؛ لأنه لم يجده كذلك في المصادر^(٤)، ولو رجع إلى تحقيق كتاب النشر

(١) ينظر: السبعة في القراءات ص ٦١٥.

(٢) ينظر: جامع البيات في القراءات السبع للداني ٤/١٦١٢.

(٣) ينظر التصحيح والتضعيف في القراءات القرآنية ص ١٣٥.

(٤) ينظر: المرجع السابق ص ١٤٣.

للدكتور الجكني^(١)، لوجد أن هناك تصحيحاً في المطبوع، وصوابه: (أفي سَوَة انتَّه) بفتح التاء، وعندها لم يكن مصيباً في تعقبه على ابن الجزري.

(٨) لم يذكر ترقيمًا للمسائل التي تعرض لها في كتابه، كما أنه ذكر في الخاتمة، أنه بدا له أن ابن الجزري لم يوفق في توهيمه بعض القراء، وذلك في نصوص قليلة جداً^(٢)، فكان عليه أن يذكر هذه المواضيع، ويقدم إحصائية بذلك؛ لتكون دراسته أكثر نفعاً.

(٩) وكذلك الحال في بقية ما ذكره من أمور في الخاتمة، لم يقدم إحصائيات لما ذكره فيها، بل اتصفت الخاتمة بالعمومية في العرض، وليس يجمل ذلك في البحوث العلمية الرصينة^(٣).

(١) ينظر: كتاب النشر في القراءات العشر لابن الجزري، تحقيق الدكتور السالم الجكني ٥ / ١٥٩٦.

(٢) ينظر: التصحيح والتضعيف في القراءات القرآنية ص ١٩٥.

(٣) ينظر: المرجع السابق ص ١٩٤، ١٩٥.

خامساً: ملحوظات أخرى:

وهذه ملحوظات لا تنتمي إلى ما سبق، أذكر بعضاً منها:

- (١) قال: "وفي سنن أبي داود"^(١) وهذا خطأ مطبعي، والصواب (داود).
 - (٢) قال: "فمختلف فيه اختلاق لا يضر مثله"^(٢)، والصواب: (اختلافًا).
 - (٣) قال: "وهو محمد بن عبد الله بن القاسم مجهولاً، لا يعرف إلا من جهة الأهوازي"^(٣). وهو خطأ نحوي، والصواب (مجهولٌ) بالرفع، كما في النشر^(٤).
 - (٤) قال: "ولعل في الشاهد....نظر..."^(٥)، وهو خطأ نحوي، والصواب (نظرًا) بالنصب؛ لأن اسم لعل مؤخر.
 - (٥) أسلوب: إن... إن... الذي تكرر في بعض الأحيان في مقدمة بعض الفقرات المتتالية^(٦)، ولا يحسن مثل هذا الأسلوب.
- والحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على نبينا سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

(١) ينظر: التصحيح والتضعيف في القراءات القرآنية ص ٤٢.

(٢) ينظر: المرجع السابق ص ١٤٤.

(٣) ينظر: المرجع السابق ص ٥٠.

(٤) ينظر: النشر في القراءات العشر ١/ ٤١٠.

(٥) ينظر: التصحيح والتضعيف في القراءات القرآنية ص ١٣٤.

(٦) ينظر: المرجع السابق ص ٦٥.